

مركز "شمس" يطالب الحكومة بوضع

استراتيجيات واضحة وواقعية للقضاء على الفقر

فلسطين أكثر من ٣٥ ألف شخص، منهم ٢٩ ألفاً في قطاع غزة وفقاً لآخر الإحصاءات.

وطالب مركز "شمس" الحكومة والؤسسات التعليمية بضرورة ردم الفجوة بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل وتوفير فرص العمل اللائق، والتنسيق بشكل غير قطاعي للقضاء على ظاهرة الفقرة التي تزداد اتساعاً، وتوفير الحماية الاجتماعية والعيش اللائق الكريم للأسر الفقيرة والهمشة، بالتوازي مع إتباع سياسة الإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بالوازنة العامة.

وذكر الجهات الرسمية ذات العلاقة بمكافحة الفساد، بوجود تعزيز جهود محاربة هذه الآفة واسترداد أموال الشعب الفلسطيني للتهوية، وهي الجهود التي يمنحها الوضع الفلسطيني الخاص والهشاشة الاقتصادية أهمية مضاعفة، بما يحمي للال العام ويجلب الفاسدين من أعلى الهرم إلى أسفله إلى أروقة القضاء الفلسطيني.

وشدد على أن معاناة الأطفال الذين يرتفع احتمال عيشهم في فقر وفقير مدقع عن البالغين، وبالذات في مناطق النزاعات التي تشكل فلسطين جزءاً منها، وهو ما يعرضهم لضروب مختلفة من الخطر تبدأ من الحرمان من التعليم والاستغلال في الجريمة وبالذات للخدرات والعنف الجسدي واللفظي والجنسي الواقع عليهم، ويزيد فرص الزواج المبكر للفتيات وفرص عمالة الأطفال.

كما دعا الأطراف كافة، سواء الرسمية أو المدنية أو الخاصة، للمشاركة والتكاتف معاً وصولاً إلى مجتمع فلسطيني أفضل خالٍ من الفقر ومحترم للكرامة الإنسانية لكل أبنائه وبناته.

رام الله- غسان الكتوت- الرواد للصحافة والإعلام- قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" أن الفقر انتهاك جوهري لسائر الحقوق الإنسان الأساسية، سواء الحق في السكن أو الصحة أو التعليم أو التنقل أو العيش الكريم أو غيرها.

وقال للمركز في بيان له بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر، أنه ينظر بشكل استراتيجي إلى الانعكاسات الخطيرة الناجمة عن التهميش والتمييز الناتج عن الفقر وآثارها للهدئة على السلم الأهلي والتماسك المجتمعي والشعور العام بالوطنية والانتماء.

وذكر الحكومة الفلسطينية بواجبها في القضاء على ظاهرة الفقر عبر استراتيجيات عامة واقعية وواضحة وقابلة للقياس وفق سقف زمني محدد، وانطلاقاً من توجه عام قائم على تحرير الاقتصاد الفلسطيني من فك التبعية للاقتصاد الإسرائيلي عبر خطوات تراكمية واقعية تبدأ بإلغاء الاتفاقيات الاقتصادية الوقعة مع الاحتلال كافة وتتخذ كفعال مستمر لا كردات فعل.

ودان للمركز استمرار إسرائيل بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال، بقرصنة أموال القاصة وأموال الشعب الفلسطيني، الأمر الذي هدد المنظومة الاقتصادية الفلسطينية الهشة أساساً برمتها، وهو ما جعل الفترة الأخيرة الأسوأ من الناحية الاقتصادية والمالية سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، وانعكس سلباً على حياة آلاف الأسر نتيجة لأزمة الرواتب المستمرة.

وقال ان الشهور الأخيرة شهدت ارتفاعاً مهولاً في معدلات ونسب البطالة والفقر والفقر المدقع، وهو ما تسبب بضرر واضح للقدرة الشرائية للمواطنين الفلسطينيين، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في

صحيفة القدس الجمعة ٢٠١٩/١٠/١٨ ص ٨